



محضر الاجتماع الرابع

للجنة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات

بالمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

(الأرابوساي)

المنعقد بجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية

خلال الفترة 20 - 22 مايو 2024

محضر الاجتماع الرابع للجنة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات

بالمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابية المالية والمحاسبية

(الأربوساي) 20-22 مايو 2024

عقدت لجنة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات اجتماعها الرابع بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وقد تم اللقاء بالمدرسة الوطنية للإدارة التابعة لوزارة الداخلية وذلك خلال الفترة 20-22 مايو 2024. وقد شارك في هذا الاجتماع حضوريا السيدات والسادة الآتي ذكرهم:

الصفة	أسماء المشاركين	الأجهزة
رئيس اللجنة	السيد/فهد محمد المنصوري	ديوان المحاسبة بدولة قطر
عضو	السيدة / توجان زنداقي	ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية
عضو	السيد/ امحمد محمودي	مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
عضو	السيد/ رفيق وطاس	ديوان المحاسبة الليبي
عضو	السيد/ رياض سليم الغنيمي	الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية
عضو	السيد/ محمد سيد عباس	المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية
عضو	السيد/ عبد الرحيم السلموني	السيد/ يونس راشدي
عضو	السيدة/ أمال الفيلاي	ديوان المراجعة القومي بجمهورية السودان
عضو	السيد/ محمد نور عبد الدائم عبد الرحيم	جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة
عضو	السيد/طارق بن يحيى بن سعيد السياي	بسلطنة عمان
المشرف العام	السيد/ فيصل ماني	الأمانة العام

وقد شارك عن بعد باستعمال تقنية الفيديو "زوم" (ZOOM) السيدات والسادة الآتي ذكرهم:

الصفة	أسماء المشاركين	الأجهزة
عضو	السيدة / عالية حازم فلاح قطيشات	ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية
عضو	السيدة / أصيل الشوابكة	
	الآنسة/ نفيسة محمد غبر	

عضو	السيد/ حسن فارس	الجهاز المركزي للرقابة المالية بالجمهورية العربية السورية
عضو	السيدة/ هنادي نمورة السيد/ محمد ناعسة	
عضو	السيد/ مهند الطويل	ديوان الرقابة المالية والإدارية بفلسطين
عضو	الدكتور/ جاسم سعد جاسم السيد/ ياسر جبار شهيد الخزاعي	ديوان الرقابة المالية الاتحادي في جمهورية العراق
عضو	السيد/ أحمد الباكر	ديوان المحاسبة بدولة قطر
ممثل الأمانة/ مقرر اللجنة	السيد/ عمر موسى	الأمانة العامة

افتتح الاجتماع الأستاذ امحمد محمودي ممثل مجلس المحاسبة بجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية المستضيف للقاء مُرحباً بالمشاركين والضيوف ومشيراً إلى أهمية أشغال الاجتماع الرابع للجنة، ثم تولى الأستاذ مهدي بومدين مدير الدراسات إلقاء كلمة نيابة عن رئيس الجهاز الجزائري مشيداً بأهمية مجال تكنولوجيا المعلومات ضمن أشغال الأجهزة العليا للرقابة ورحب بالضيوف متمنيا لهم إقامة طيبة.

وبعدها أحييت الكلمة إلى الأستاذ فيصل ماني المشرف العام بالمنظمة العربية، رحب فيها بالوفود المشاركة في الاجتماع متمنيا أن تكفل جهود الجميع بالتوفيق والنجاح وتعزيز مسيرة المنظمة العربية وتحقيق أهدافها في مجال الرقابة على تكنولوجيا المعلومات وتمنى في خاتمة كلمته للوفود المشاركة إقامة طيبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

ثم أحييت الكلمة إلى الأستاذ فهد المنصوري رئيس لجنة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات الذي رحب بالوفود المشاركة وأشاد بأهمية هذا الاجتماع الذي يمكن من متابعة تقدم أعمال اللجنة بما يدعم دورها في أن تستمر في تقديم القيمة المضافة المرجوة من خلال أعمالها.

وأكد على أهمية هذا الاجتماع حيث سيتم من خلاله رفع التوصيات المناسبة للمجلس التنفيذي بشأن مختلف البنود المدرجة على جدول الأعمال.

واختتم كلمته بتوجيه الشكر والتقدير إلى مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على كرم الضيافة وأثنى على الجهود الكبيرة المبذولة من الأمانة العامة للمنظمة العربية في سبيل إنجاح هذا الاجتماع.

وبعد ذلك، شرعت اللجنة في دراسة البنود المدرجة على جدول أعمالها حيث استعرض رئيس اللجنة البنود التي تضمنها مشروع جدول الأعمال ليتم إقراره وفق التالي:

البند الأول: إقرار مشروع جدول الأعمال

استعرض الأستاذ فهد المنصوري رئيس اللجنة البنود التي تضمنها مشروع جدول الاعمال وتمت المصادقة عليه وفقا لما يلي:

البند الأول: المصادقة على مشروع جدول الأعمال.

البند الثاني: متابعة انجاز مشاريع اللجنة:

مشروع ضبط الاحتياجات التدريبية.

مشروع تعزيز مشاركة الخبرات والتجارب بين الأجهزة الأعضاء.

مشروع إعداد دليل إرشادي للرقابة على تكنولوجيا المعلومات.

البند الثالث: اللقاء السنوي:

ترشيح منسق وفريق إعداد اللقاء السنوي القادم والندوة العلمية أو اللقاء التدريبي المصاحب.

البند الرابع: التعاون مع الأوروساي:

متابعة التعاون مع فريق العمل المكلف بالرقابة على تكنولوجيا المعلومات للأوروساي.

ترشيح فريق لإعداد خطة تشغيلية لتنفيذ بنود اتفاقية التعاون مع فريق العمل المكلف بالرقابة على

تكنولوجيا المعلومات للأوروساي ومذكرة المفاهيم المعتمدة.

البند الخامس: التعاون مع الانتوساي:

ترشيح منسق تواصل مع الانتوساي.

البند السادس: الخطة التشغيلية للجنة:

ترشيح فريق لمتابعة تنفيذ الخطة التشغيلية للأولويات الاستراتيجية لسنة 2024 وإعداد تقرير يتضمن

تقييم نتائج تنفيذ برنامج العمل السنوي وإعداد مشروع الخطة التشغيلية لسنة 2025.

البند السابع: تقرير رئيس اللجنة:

استعراض تقرير رئيس اللجنة حول نشاط لجنة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات بالمنظمة خلال الربع

الأول والثاني من سنة 2024.

البند الثامن: النشاط العلمي

النظر في مساهمة اللجنة ضمن مجلة الرقابة المالية التي تصدرها المنظمة ضمن فرع مقالات لجان المنظمة. النظر في سبل حث الأجهزة ودعمها للمشاركة في المسابقات العلمية والأبحاث التي تنظمها المنظمة في علاقة بتكنولوجيا المعلومات.

البند التاسع: توصيات للمجلس التنفيذي:

اقترح تنفيذ مهمات تعاونية ومهمات تدقيق اختيارية.

البند العاشر: ما يستجد من أعمال.

البند الحادي عشر: تحديد موعد ومكان الاجتماع القادم.

البند الثاني: متابعة انجاز مشاريع اللجنة:

➤ مشروع تعزيز مشاركة الخبرات والتجارب بين الأجهزة الأعضاء.

استعرض الدكتور/جاسم سعد جاسم، رئيس فريق مشروع تعزيز مشاركة الخبرات والتجارب بين الأجهزة الأعضاء مراحل تقدم أعمال الفريق ولاحظ أنه عملاً بالتوصيات المنبثقة عن اجتماع رؤساء الفرق، تم التنسيق مع فريق مشروع ضبط الاحتياجات التدريبية لإعداد استبيان موحد بشأن المسائل المشتركة بين فرقي العمل وتم تعميمه على الأجهزة أعضاء المنظمة.

ولاحظ أن عدد الأجوبة الواردة على الفريق تُعد ضعيفة بما لم يمكنه من إجراء التحاليل المستوجبة ليتم عرضها خلال هذا الاجتماع واقترح إهمال الأجهزة فترة إضافية لتحصيل عدد مقبول من أجوبة بما يساعد على أن تكون نتائج تحليل الاستبيان أكثر شمولية وواقعية.

ومن جهة أخرى لاحظ أنه ولئن يراعي أعباء الشغل المنوطة بعهدة أعضاء الفريق فإنه يواجه صعوبات بشأن استجابتهم لتنفيذ المهام التي تعرض عليهم وهو ما يعلل تواضع مساهمتهم.

وفي هذا الإطار وإثر النقاش وتبادل وجهات النظر أوصت اللجنة بتوجيه خطاب تذكير إلى الأجهزة لحثها على الإجابة على الاستبيان وإدراج ضمن هذا الخطاب معطيات حول التواصل مع رئيس الفريق الدكتور/جاسم سعد جاسم لتوضيح بنود الاستبيان في حال استوجب الأمر ذلك وتحديد أجل أقصى جديد لتقديم الأجوبة على الاستبيان.

وفيما يتعلق بإيفاء أعضاء الفريق بتعهداتهم أوصت اللجنة بانتهاج الإجراءات المنصوص عليها باللائحة التنظيمية للجنة. وحث رؤساء الفرق على عقد اجتماعات مع أعضاء الفريق بصفة دورية (مرة واحد في الشهر) وكلما دعت الحاجة، وذلك بحضور رئيس اللجنة وممثل الأمانة العامة لمتابعة تقدم الأعمال ومعالجة الصعوبات التي قد تطرأ.

ولاحظ الأستاذ فيصل ماني المشرف العام بالأمانة العامة للمنظمة بأن موقع واب المنظمة يتيح فضاءً خاصاً باللجنة يمكن التواصل من خلاله والنقاش وتقاسم الوثائق والمعطيات. وقد رحب أعضاء اللجنة بهذا المقترح وأوصوا أعضاء اللجنة باستغلال الإمكانيات المتاحة بموقع واب المنظمة.

ولتحفيز أعضاء الفرق على إنجاز الأعمال اتفق أعضاء اللجنة على رفع توصية إلى المجلس التنفيذي حول تقديم شهادة تقدير أو/ وتوجيه رسالة شكر باسم رئاسة المجلس التنفيذي والأمانة العامة (يتم إعدادها وتوقيعها من قبل الأمانة العامة) لكل عضو يبرز اجتهادا ومثابرة في إنجاز أعماله بجودة وكفاءة وفاعلية وفي الوقت المتفق عليه.

كما أوصت اللجنة بالتوجه من خلال المجلس التنفيذي إلى رؤساء الأجهزة الأعضاء لحثهم على اتخاذ ما يلزم لضمان استمرارية تمثيل الجهاز في اللجنة، وفي حال تغيير العضو الممثل للجهاز يتم الحرص على تسليم وتسليم العهدة بين العضو القديم والعضو الجديد عبر محاضر يتم إعدادها للغرض.

➤ مشروع ضبط الاحتياجات التدريبية.

استعرض الأستاذ/ رفيق وطاس، نيابة عن الأستاذ حسن فارس رئيس فريق مشروع ضبط الاحتياجات التدريبية تقدم أعمال الفريق وذكر بخطة ضبط الاحتياجات التدريبية والمنهجية المعتمدة والمحاوير الرئيسية للخطة التدريبية للمدققين.

واستعرض الموضوعات التدريبية المقترحة ومحاوير البرنامج التدريبي المطلوبة كمقترحات بالنسبة لمتطلبات المادة العلمية للدورة.

ولاحظ أنه تم وفق ما هو مخطط له ضمن الخطة المعتمدة للفريق إعداد مذكرة بشأن أهم محاور الدورات التدريبية المقترحة واقترح إنجاز هذه الدورات التدريبية بالتعاون مع لجنة تنمية القدرات المؤسسية بالمنظمة العربية ومع مبادرة الإنتوساي للتنمية (IDI) وبلاستعانة بالأجهزة التي توفرت لديها التجربة في المجال أو الجامعات أو المراكز المتخصصة أو المختصين في منظمات الرقابة المحاسبية والمالية الأخرى وذلك بعد إنجاز مذكرات التفاهم اللازمة وأعرب عن الاستعداد للتعاون التام في هذا الشأن لغاية تحقيق الغاية المرجوة.

وأوصى بما يلي:

- الإسراع في إنجاز التفاهمات والمذكرات مع لجنة تنمية القدرات مع مبادرة الإنتوساي للتنمية (IDI) والمواضيع التي يمكن التعاون في شأنها خاصة فيما يتعلق بتوفير المدربين والمادة العلمية.
- التأكيد على ضرورة وجود برنامج تدريب مستمر مع وضع استراتيجية خاصة به مع تأمين المستلزمات اللوجستية والمدربين المتخصصين بهذا المجال.
- تنوع المشاركات للأعضاء عبر ورشات العمل واللقاءات التدريبية.
- إعداد دليل للبرامج التدريبية بعد انتهاء مرحلة التخطيط للبرنامج وتحديد احتياجاتها التدريبية ليكون محور الخطة.
- التشجيع على إجراء البحوث العلمية والدراسات في مجال الرقابة على تكنولوجيا المعلومات مع ضرورة أن يعدّ بحث خاص بمجال عمل اللجنة بشكل دوري من إعداد أحد الأجهزة الأعضاء ونشره في مجلة الرقابة المالية كعمل من أعمال اللجنة.
- تشجيع المبادرات من الأجهزة الأعضاء لدعم تدريب الفرق في مجال الرقابة على تكنولوجيا المعلومات ممن حققت تقدماً في هذا المجال.

وإثر النقاش وتبادل وجهات النظر أوصت اللجنة بالاستفادة من مذكرة المفاهيم التي تم إمضاؤها مع مجموعة عمل تكنولوجيا المعلومات بالأوروساي بشأن توفير الخبراء والمادة العلمية، فضلاً عن التعاون مع لجنة تنمية القدرات المؤسسية بالمنظمة العربية ومع مبادرة الإنتوساي للتنمية (IDI)، وإدراج المبادرات المقترحة من قبل الأوروساي بشأن تكوين الخبراء والمدربين ضمن الموضوعات التدريبية المقترحة ومحاور البرنامج التدريبي.

➤ مشروع إعداد دليل إرشادي للرقابة على تكنولوجيا المعلومات.

استعرض الأستاذ/ يونس راشدي، رئيس فريق مشروع إعداد دليل إرشادي للرقابة على تكنولوجيا المعلومات مراحل تقدم أعمال الفريق ولاحظ أن الفريق بلغ المرحلة الثانية من مسار إعداد الدليل الإرشادي وانطلق في تنفيذ الخطوات المستوجبة وقد بلغ مستوى الخطوة الثالثة من جملة سبع خطوات والتي تهم ضبط جدول المحتويات النهائي.

وإثر النقاش وتبادل وجهات النظر اقترحت اللجنة على الفريق توضيح الفرق بين تدقيق تكنولوجيا المعلومات والتدقيق باستعمال تكنولوجيا المعلومات كأداة لتنفيذ التدقيق.

ورداً على تساؤلات أعضاء اللجنة أوضح الأستاذ/ يونس راشدي أنّ الدليل الإرشادي سيكون عاماً يفسر منهجية العمل وأنه سيتم ضمن مشروع لاحق لإعداد الدليل إعداد مصفوفات خصوصية توضح الإجراءات والتوجهات العملية التفصيلية.

وأوصت اللجنة الفريق بمراعاة بيئة العمل الرقابي للأجهزة العربية ومستوى التقدم التكنولوجي في المنطقة عند إعداد الدليل الإرشادي.

البند الثالث: اللقاء السنوي:

أكد الأستاذ/ فهد المنصوري، رئيس اللجنة على أهمية تنفيذ اللقاء السنوي للجنة واقتراح ترشيح فريق للإعداد لهذا اللقاء.

وإثر النقاش وتبادل وجهات النظر تم الاتفاق على أن يتولى الجهاز القطري بمعونة الجهاز المغربي التنسيق والإعداد لهذا اللقاء واقتراح تصوّر أولي بشأنه.

البند الرابع: التعاون مع الأوروساي:

استعرض الأستاذ/ أحمد الباكر، عضو اللجنة أساس التعاون مع الأوروساي والمستجدات التي تمت في الفترة الأخيرة. واقتراح أن يتم ترشيح فريق للتنسيق مع مجموعة عمل تكنولوجيا المعلومات بالأوروساي لفتح قنوات التواصل لوضع خطة تشغيلية لتنفيذ مذكرة المفاهيم ومتابعتها وحث الأجهزة للاستفادة منها.

وإثر النقاش وتبادل وجهات النظر أقرت اللجنة تكليف الجهاز المغربي ممثلاً بالأستاذ عبد الرحيم السلموني لإعداد خطة تشغيلية لتنفيذ مذكرة المفاهيم ومتابعتها والتنسيق بالتعاون مع الأمانة العامة للمنظمة مع مجموعة عمل تكنولوجيا المعلومات بالأوروساي.

البند الخامس: التعاون مع الانتوساي:

اقتراح الأستاذ/ فهد المنصوري، على أعضاء اللجنة النظر في إمكانية التعاون مع مجموعة عمل تدقيق تكنولوجيا المعلومات بالانتوساي (WGITA).

ثم جرت مناقشات وتبادل وجهات النظر بين أعضاء اللجنة وانتهت بالاتفاق على تكليف الأستاذ محمد نور عبد الدائم عبد الرحيم من الجهاز السوداني بالتنسيق مع الأمانة العامة للمنظمة العربية بعد التشاور مع الجهاز الكويتي بصفته ممثلاً للمنظمة لدى مجموعة العمل المشار إليها، وذلك من أجل اقتراح آلية تواصل مع هذه المجموعة، والبحث في سبل التعاون معها وإفادة اللجنة بنتائج ذلك.

البند السادس: الخطة التشغيلية للجنة:

اقتراح الأستاذ/ فهد المنصوري، على أعضاء اللجنة ترشيح أحد الأعضاء لمتابعة تنفيذ الخطة التشغيلية للأولويات الاستراتيجية لسنة 2024 وإعداد تقرير يتضمن تقييم نتائج تنفيذ برنامج العمل السنوي وإعداد مشروع الخطة التشغيلية لسنة 2025.

وإثر النقاش وتبادل وجهات النظر أوصت اللجنة بتزويدها بنماذج لمتابعة تنفيذ الخطة التشغيلية للأولويات الاستراتيجية لسنة 2024، وإعداد تقرير يتضمن تقييم نتائج تنفيذ برنامج العمل السنوي ومشروع الخطة التشغيلية لسنة 2025، والتنسيق مع الأمانة العامة قبل وقت كاف لتتولى اللجنة تقديم الأعمال المطلوبة منها.

البند السابع: تقرير رئيس اللجنة:

إرجاء النظر في هذا البند إلى الاجتماع القادم للجنة.

البند الثامن: النشاط العلمي

تمّ النظر في مساهمة اللجنة ضمن مجلة الرقابة المالية التي تصدرها المنظمة ضمن فرع مقالات لجان المنظمة.

والنظر في سبل حث الأجهزة ودعمها للمشاركة في المسابقات العلمية والأبحاث التي تنظمها المنظمة في علاقة بتكنولوجيا المعلومات.

وإثر النقاش وتبادل الآراء رحّبت اللجنة بمقترح المساهمة ضمن مجلة الرقابة المالية التي تصدرها المنظمة وتمت الإشارة إلى إمكانية التنسيق مع خبراء وجامعيين وذلك لغاية تقاسم المعرفة وتعميم الفائدة. وأوصت بترتيب الأجهزة الأعضاء بشكل ابجدي والطلب منها ترشيح عضو منها يمثلها المساهمة في تقديم مقال في أجل أربعة أشهر يتم تعميمه على أعضاء اللجنة لمراجعته ويتم إثر تقييمه إحالته من أجل النشر وذلك حسب الترتيب الوارد بالجدول المذكور، على أن يتمّ التنسيق بين رئيس اللجنة والأمانة العامة لضبط جدول زمني لإعداد المقالات بعد التشاور مع الأجهزة الأعضاء. كما أوصت اللجنة بالتنسيق مع الأمانة العامة للحصول على معايير تقييم المقالات ليتم اعتمادها من قبل اللجنة.

البند التاسع: توصيات للمجلس التنفيذي:

اقترح الأستاذ/ فهد المنصوري، على الأعضاء في إطار قيام اللجنة بمهامها المنصوص عليها بلائحتها التنظيمية وقصد تعميم الفائدة بين الأجهزة الأعضاء تنفيذ مهام تعاونية ومهام تدقيق اختيارية في مجال الرقابة على تكنولوجيا المعلومات.

وإثر النقاش وتبادل الآراء رحبت اللجنة بالمقترح مع رفع توصية للمجلس التنفيذي بشأن تنفيذ مهام تعاونية ومهام تدقيق اختيارية في مجال الرقابة على تكنولوجيا المعلومات وتكليف الجهاز السوداني ممثلاً بالأستاذ محمد نور بوضع إطار عمل واختيار الآلية المناسبة لذلك استناداً إلى تجربته في المجال.

البند العاشر: ما يستجد من أعمال:

اقترح الأستاذ/ محمد سيد عباس الاستفادة من تجارب الأجهزة والخبراء العرب من أجل تأمين دورات تدريبية عن بعد أسوة بمجموعة عمل تكنولوجيا المعلومات بالأوروساي.

أفاد الأستاذ/ فهد المنصوري، أن تجميع البيانات من خلال الاستبيان الذي تم تعميمه على الأجهزة العربية يمكن أن يشكل خارطة طريق لأعمال اللجنة في هذا المجال وتكوين قاعدة بيانات بشأن الخبراء العرب.

ورحب الأستاذ/ عبد الرحيم السلموني بالمقترح المقدم وأشار إلى اعتبار هذا المقترح توصية داخلية للجنة من أجل وضع مواضيع يتم التفكير بشأنها.

البند الحادي عشر: تحديد موعد ومكان الاجتماع القادم.

تم الاتفاق على تفويض رئيس اللجنة بالتنسيق مع الأمانة العامة للمنظمة العربية لتحديد موعد ومكان الاجتماع القادم.

هذا وقد انتهى الاجتماع عند الساعة الثالثة بعد الزوال بتوقيت (الجزائر)

رئيس اللجنة

فهد محمد المنصوري



مقرر اللجنة

فيصل ماني

